نظام الإنتاج المحلي كآلية للتنمية الصناعية المحلية
قراءة في التجربة الفرنسية لسياسة الأقطاب التنافسية

أ. زبيري عزالدين.جامعة مسيلة

أ. رحيم حسين. جامعة مسيلة

ملخص:

تعدّ التنمية الصناعية المحلية من بين أهم القضايا الهامة في معظم دول العالم، وذلك لكونها تفتح الآفاق للتنشيط الاقتصادي والاجتماعي والتطوّر التكنولوجي بأبعاده الثلاثة: المحلي، الإقليمي وكذا الوطني؛ كما تعتبر أحد اللّبنات الأساسية للوصول إلى التنافسية، بهدف مجابهة تهديدات العولمة والانفتاح الاقتصادي، لذلك فقد حظيت هذه القضية بالعديد من البرامج والسياسات المنتهجة من قبل الدول، ومن بين هذه المناهج التي ارتكزت عليه غالبية الدول سواء المتقدمة منها أو التي هي في طور النمو، نجد نظام التعاون بين المؤسسات في شكل شبكات متقاربة جغرافيا تدعمها منظمات وهيئات خاصة وعامة، والذي أصطلح عليه بنظام الإنتاج المحلي، لذا يهدف هذا البحث نحو تسليط الضوء على أهمية نظام الإنتاج المحلي (SPL) ودوره في تنمية الصناعة المحلية، إلى جانب ذلك سوف نشير للتجربة الفرنسية الحديثة الخاصة بسياسة الأقطاب التنافسية.

Résumé :

Le développement industriel local est considéré de nos jours comme un élément de tout premier importance dans La quasi-totalité des payés de la planète, vu son rôle dans l'ouverture des divers horizons devant les activités : économique, sociale et le développement technologique dans ces trois dimensions : local ; régional et global. Il est considéré comme étant une pierre angulaire pour la réalisation de la compétitivité, dont l'objectif et de faire face aux menaces de la mondialisation.

De ce fait, cette question fait l'objectif de plusieurs politique et projet, dont les plus important s'est le système de production local (SPL), ce dernier est un élément à travers ce que les différents entreprise crient des réseaux de coopération ayant un proximité géographique, appuie par des institutions et organisations local, c'est dans cette perspective que s'inscrit l'objet de cet article, en se basant sur la politique récente du gouvernement française en matière de pôles de compétitivité .

المنارة للاستشارات

مقدمـــة:

تعد السياسات التي تعني بالتنمية الاقتصادية المحلية والوطنية من بين أهم اهتمامات الدول للنهوض بالاقتصاد ومجابهة تهديدات العولمة، هذه السياسات هي في الغالب ذات طابع ذاتي، بحيث تعمل كل دولة على تعبئة مواردها بشتى أنواعها، من خلال إيجاد وتطوير شبكات من المؤسسات والتي نعني بها التعاون في شكل كتل من المؤسسات المحلية وكذا التعاون مع جميع الهيئات ذات الصلة، تعمل على الاستغلال الأمثل للميزة النسبية المتوفرة في أقاليمها دون اللجوء إلى الشراكة الخارجية.

ولعل من أبرز أنواع الشبكات ما اصطلح عليه بنظام الإنتاج المحلي، والذي هو في الحقيقة امتداد للتجمعات الصناعية المارشالية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم حظيت بعدها بعدة تطورات، حتى وصلت إلى العناقيد الصناعية الايطالية ومن ثم عناقيد بورتر، وبعد الثورة التكنولوجية أصبح هذا النظام يسمى بالأقطاب التنافسية أو الأقطاب التكنولوجية الباحثة عن الابتكار والإبداع.

فقد حظي هذا النظام بقبول متزايد من قبل واضعي السياسات التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصادياتها، متخلية بذلك نوعا ما عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية(نموذج فورد، ونموذج كينز) والتي تبين ضعف مردودها مقارنة بتكلفتها وخاصة تكلفة التمويل، وهو حال معظم البرامج المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية والموجهة بالأساس إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى هذه البرامج إلى إعطاء كافة الصناعات نصيبها من الموارد المتاحة والمحدودة وتتطلع لتنمية وتنويع قاعدة الإنتاج لكل هذه الصناعات في وقت واحد. وعلى العكس فان أنظمة الإنتاج المحلي سواء كانت في شكل عناقيد أو تجمعات صناعية أو أقطاب تنافسية تتجه لتنمية تخصص محدد ضمن صناعة معينة، حتى ولو تعددت هذه التخصصات الصناعية، هذا التخصص الذي يمكن الدولة من تحديد العقبات والاحتياجات الخاصة بالصناعة بصورة أسهل وأدق.

وعليه، فإن الهدف الأساسي الذي تتناوله هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على مفهوم التجمعات الصناعية وشرح إبعادها، والدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية المحلية، مع

المنارة للاستشارات

الإشارة إلي سياسة الأقطاب التنافسية الحديثة، المتخذة من قبل الحكومة الفرنسية والوقوف على ما استحدثته ضمن هذه السياسة ، من خلال تساؤلين أساسيين هما:

- كيف يمكن أن يؤدي نظام الإنتاج المحلي للوصول إلى تنمية صناعية محلية؟
- ما الجديد الذي أضافته سياسة الأقطاب التنافسية المنتهجة من قبل الحكومة الفرنسية؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم وأبعاد نظام الإنتاج المحلي؛

ثانيا: دور نظام الإنتاج المحلي في دفع عجلة التنمية الصناعية المحلية؛

ثالثا: تجربة الأقطاب التنافسية الفرنسية.

أولا: مفهوم وأبعاد نظام الإنتاج المحلي:

1- الإطار النظري والتاريخي لنظام الإنتاج المحلي:

لقيت التجمّعات الصناعية المحلية بأوروبا صدى واسع حيث أُنجزت العديد من الدراسات في سياق الأبحاث المتعلقة بالمناطق الصناعية الإيطالية، والتي عرف على إثرها مفهوم المنطقة الصناعية توسعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلي (SPL)، هذا الأخير إستُعمِل مفهومه من طرف العديد من الكتّاب والمنظمات الدولية تحت أشكال وتسميات عديدة ومتنوّعة من بينها: المناطق الصناعية أو التكنولوجية (Districts Industriels ou Technologiques)، الأقطاب التنافسية (Pôles de Compétitivités)، شبكة المؤسسات المتجمّعة إقليميا (Réseau d'Entreprise Territoriale)، التجمّعات (Clusters) وغيرها[1] ، وللإشارة فقد أثبتت التجارب أنّه رغم وجود بعض الاختلافات في المفاهيم والتسميات إلا أنّها تصّب جميعا في إطار واحد وهو كونها تجمّعات قائمة على التعاون والتآزر(Synergies) بين المؤسسات النشطة والفاعلين داخلها وتقضي على الروح الإتكالية لديهم.

المنارة للاستشارات

تعود جذور نظرية نظام الإنتاج المحلي إلى نموذج المنطقة الصناعية، مفهوم هذه الأخيرة تبلور بدوره من مصدرين متكاملين، واحد نظري مستمد من أعمال ألفريد مارشال في أوائل القرن 19 عند معالجته للصناعات المتمركزة بمناطق معيّنة كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير بليون (فرنسا)، الفولاذ بكل من Birmingham و Sheffield بالمملكة المتحدة وكذا بـــ Solingen بألمانيا[2] ؛ والآخر تجريبي مستمد من مجموعة دراسات في سنوات السبعينيات والثمانينيات تم إجراؤها على مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا من طرف باحثين اجتماعيين واقتصاديين جهويين (نذكر منهم : Bagnasco 1977 ; Becattini 1979-1987 ; Gorofoli 1981-1983 ; Trigilia 1986). فقد لاحظ الاقتصاديون ظاهرة اقتصادية فريدة في شمال ايطاليا تتمثل في وجود تنظيم هيكلي و تكتل المؤسسات الناشطة في هذه الأقاليم،الشيء الذي جذب اهتمامهم و شجعهم على إحاطتها بالدراسة و التحليل المعمق حيث أوضحت أن مصدر هذه الظاهرة هو تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المشتركة بين هذه المؤسسات[3].

ومنذ ذاك الوقت عرفت النظرية الاقتصادية تحديدين، الأول على مستوى نظرية النمو الذاتي الاقتصادي من خلال النماذج التي أعادت البحث حول مصادر النمو و الثاني على مستوى الاقتصاد الجغرافي الذي قدم إطارا جديدا لفهم تكتل الأنشطة إقليميا.

حيث تسمح نظرية النمو الذاتي بتحليل آليات النمو الاقتصادي وأفاق الفجوة بين الدول في حين تدرس نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد آليات تكتل الأنشطة الاقتصادية جغرافيا وأثار الإختلالات الجغرافية على الاختلالات الاقتصادية، وبشكل عام فان نظرية النمو الذاتي تبحث عن عوامل النمو الداخلية في اقتصاد غير محدد مكانيا (عدم إدخال البعد المكاني في التحليل) في حين نجده يتمثل في تفسير توطن الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجغرافي الجديد ، ومن حيث حركية النماذج تعتبر نظرية النمو الذاتي عنصر الزمن عاملا أساسيا في التحليل و تعتمد على مفهوم الوفورات الخارجية على عكس نماذج الاقتصاد الجغرافي التي تعتبر نماذج ساكنة و تقوم على الوفورات الداخلية، حيث تطرح نظرية النمو التساؤل حول شروط نشوء المؤسسة و المنتجات الجديدة في حين تطرح نظرية الاقتصاد الجغرافي التساؤل حول توطن هذه الأنشطة.

المنارة للاستشارات

إن موضوع الدراسة في نظرية النمو الذاتي يتمثل في البحث عن شروط النمو وكذا عن شروط نشوء و تطور التكتل الصناعي للأنشطة في نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد، فان الربط بين النظريتين يتم من خلال إدماج آليات النمو الاقتصادي و عوامل التكتل في إطار تصوري موحد.

ومما سبق نجد أن هناك عدة مفاهيم تقوم عليها كلتا النظريتين :(الآثار الخارجية،التكتل،الموارد والعوامل الداخلية للنمو.) والتي تشكل كلها الأسس التي يقوم عليها نظام الإنتاج المحلي.[4]

كما انه نتاج التكتل الإقليمي للأنشطة الصناعية و الاقتصادية بشكل عام من جهة و يعتبر أساس التنمية الذاتية من خلال اعتماده على الموارد المحلية و الإقليمية من جهة أخرى[5] .

و منذ عام 1980 أجمعت النظرية الاقتصادية حول أهمية نموذج التنمية الإقليمية والذي أعاد اكتشاف الدور المهم للأقاليم والأماكن المركزية لأية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، ويستند هذا النهج أساسا على قدرة الجهات الفاعلة المحلية سواء كانت العامة أو الخاصة على تعبئة كافة الموارد من الأقاليم حول مشروع موحد لتحسين القدرة التنافسية لقاعدتها الاقتصادية و تعزيز التنمية المحلية[6] .

وانطلاقا من هذه الدراسات و النتائج المتحصل عليها بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في جميع الدول الأوروبية و غيرها بسبب ظهور التنافسية بين المؤسسات، حيث شكلت هذه الأخيرة شبكات معقدة من اجل تطوير تنافسية الاقتصاديات الوطنية على المستوى المحلي، وتحولت هذه الظاهرة إلى محور هام للسياسات الاقتصادية في كثير من الدول[7].

2- مفهوم نظام الإنتاج المحلي : يعتبر نظام الإنتاج المحلّي SPL أحد أشكال التعاون الوظيفي (التآزر)، هذا الأخير هو عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق اقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة[8]. من هذا المنطلق يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلي بأنّه عبارة عن :"تجمّع إنتاجي مكوّن من مؤسسات متخصّصة في نشاط أساسي أو في أنشطة متقاربة يشتهر بها إقليم معيّن، على أن لا يتعدى حجم هذه المؤسسات المتجمِّعة حجم مؤسسة متوسطة، ترتبط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متواجدة محليا تضمن لها

المنارة للاستشارات

تلبية احتياجاتها الأساسية"[9]، ومنهم من عرفه تعريفا صناعيا بأنه :" عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة" ، ويرتبط هذا المفهوم بفكرة التعاون و التنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة ؛ على عكس النظرة التقليدية للصناعة والمتمثلة في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالبا بالتنسيق والتعاون بين المتنافسين و المطالبة الدائمة بالدعم و الحماية الحكومية "[10]. ومنهم من أعطاه مفهوم يرتكز على سببية الدوافع، بأنه:" مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط فيما بينها أو مع واحدة أو عدة مؤسسات كبيرة ، تتواجد كلها في فضاء جغرافي واحد متقارب محلي أو سبه جهوي، حول مهنة واحدة أو أكثر من المهن الصناعية"، والسبب المبرر لكثافة العلاقات بين المؤسسات داخل SPL هو البحث عن إنتاج متخصص، أين لا تستطيع مؤسسة بمفردها انجازه وبالتالي الوصول إلى اقتصاد سلم معتبر[11].

وعليه، تستفيد المؤسسات المتجمّعة وفق هذا النظام من مجموعة من الفوائد يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا باستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة....)، تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفّز على الابتكار، كما تمكّنها من التكيّف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها12 ، فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه. هذه المزايا التي يحقّقها نظام الإنتاج المحلي تُظهر أنّ هذا الأخير يمكن أن يعتبر آلية فعّالة تمكّن من القضاء على النقائص المذكورة في حالة الصناعة المحلية ببلادنا.

وتوافقا للتعاريف أعلاه فإن مفهوم نظام الإنتاج المحلي يشير إلى ثلاث عناصر أساسية:

الإقليم: لا ينظر إليه في هذا الإطار كفراغ جغرافي و إنما كمجال صناعي، يخلق وفورات خارجية أو مزايا للوحدة الاقتصادية، فنظام الإنتاج المحلي يصبح عاملا للتنمية الذاتية كما ينتظم بالشكل الذي يولد فيه مزايا تسمح بتنمية متميزة عادة ما تكون قائمة على تخصص إقليمي معين.

المنارة للاستشارات

شبكة العلاقات: إن وجود مثل هذه الشبكة من العلاقات سواء كانت سوقية أو غير سوقية (شراكة أو تعاون أو تبادل معلومات و خبرات علمية....الخ) تجعل الإقليم حاملا لنظام إنتاج محلي.

الاجتماع والثقة: إن نظام الإنتاج المحلي ليس وليد الجيل الحاضر فعوامل نشوءه و تطوره متجذرة تاريخيا في المجتمع، كما يتعين النظر إلى نظام الإنتاج المحلي كعملية اجتماعية وليس مجرد عملية تقنية واقتصادية.

ثانيا: دور نظام الإنتاج المحلي في دفع عجلة التنمية الصناعية المحلية

1. أبعاد التنمية الصناعية المحلية: وكما هو متفق عليه بخصوص علم اقتصاديات الصناعة أنه يعكف بالأساس على دراسة مستويات الأداء للمشروعات الصناعية من حيث معدل الربحية والكفاءة والتطور التقني، إضافة إلى السياسات الصناعية التي تتبعها الحكومة والتي تؤثر على هيكل السوق وعلى سلوك المنشآت الصناعية وأدائها، ومن ثم قياس درجة التنمية الصناعية، فتعتبر عملية التصنيع، عملية ناتجة عن أو مصاحبة للتنمية الاقتصادية، وهو أي التصنيع يمثل احد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، فلا يمكن الحديث عن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع أو تطوير القطاع الصناعي ككل.

وعليه، يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني وفي دفع عجلة التنمية المحلية لعدة أسباب، نذكر منها:

- يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر العديد من فرص التشغيل لجميع الفئات العمالية ومن ثم التقليل من مشكلة البطالة.

- تسهم تنمية القطاع الصناعي في تنويع مصادر الإنتاج والدخل، هذا فضلا عن الصادرات وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المصدر وبالتالي يقل الاعتماد الكلي على تصدير المواد الأولية كما هو الحال لغالبية الدول النامية المصدرة للمحروقات دون خلق قيم مضافة من وراء إعادة دمج هذه الموارد في التصنيع .

المنارة للاستشارات

- يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية، على خلاف قطاع الزراعة يكون عنصر الأرض ثابتاً نسبياً ويتزايد عنصر العمل بسرعة بسبب النمو السكاني وهذا يتسبب في حدوث قانون تناقص الغلة حيث يحدث نقص في الإنتاجية المتوسطة وفي الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير وهو عنصر العمل، أما في قطاع الصناعة فمن السهل تغير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج مثل عنصر العمل ونمو رأس المال وبالتالي لا يحدث تناقص الغلة الإنتاجية بنفس الدرجة الذي يحدث بها في قطاع الزراعة.

- أن نمو قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على دفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بحكم علاقات الترابط بينه وبين القطاعات الأخرى، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ..إلخ، كما يعتبر قطاع الصناعة في نفس الوقت سوق لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة.

- من ناحية أخرى نمو بعض الصناعات يمكن أن يدفع النمو في الصناعات الأخرى حيث يشجع على قيام صناعات أخرى مرتبطة بها أمامية أو خلفية، إضافة إلى قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات وسلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

- يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

المنارة للاستشارات

ولكن يجب أن تكون هناك سياسة صناعية مبرمجة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المذكورة سابقا، فنظام الإنتاج المحلي يعد من أبرز السياسات المتخذة من طرف العديد من الدول سواء المتقدمة صناعيا أو الدول التي هي في طور النمو، لا لشيء إلا لأنه يوفر جميع الشروط التي تتطلبها هذه المحددات، كما سيتم ذكره في النقطة الموالية.

2. أهمية تطوير أنظمة إنتاج محلية في تنمية الصناعة المحلية: حققّت تجمعّات المؤسسات الصناعية وفق أنظمة للإنتاج المحلية نجاحا كبيرا في عدة دول متقدمة أبرزها النموذج الإيطالي، كما سعت حكومات هذه البلدان إلى توفير مختلف المتطلّبات الأساسية لدعم التجمّعات الناشئة تلقائيا وكذا الحث على إنشاء أخرى جديدة، حيث توجد أمثلة كثيرة من البلدان الصناعية التي تؤكّد بأنّ مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة المتجمّعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية استطاعت أن تعزّز من قدراتها التنافسية وتمكّنت من التموقع في السوق الدولية والتكيّف مع تحدّيات المنافسة[13]، إذ شكّلت هاته التجمّعات عاملا هاما من عوامل التنافسية واحتلت وزنا هاما في اقتصاديات هذه الدول، فبلغة الأرقام يناهز عدد العمال بالمناطق الإيطالية 2,2مليون عامل أي ما يعادل 42% من إجمالي اليد العاملة بإيطاليا حسب إحصائيات 2004[14]، وحسب دراسة إحصائية لنفس السنة تضم فرنسا 103 نظام إنتاج محلي يحوي 30 ألف مؤسسة تشغل أكثر من 650.000 عامل وصل عددها سنة 2007 إلى 160 نظام إنتاج محلي، في حين تحوي ألمانيا 100 شبكة متخصّصة في 9 قطاعات إبتكار أساسية ذات مستوى تكنولوجي عالي تحتّل بها ألمانيا موقعا هاما على الساحة الدولية[15].

أما ما يتعلق بالدول النامية فقد اتخذت من هذا المسعى أيضا أداة لترقية نسيجها من المؤسسات ص وم وكذا قطاع الصناعة التقليدية لديها، حيث يندرج ذلك في إطار برنامج المساعدة المقدّم من طرف منظمة اليونيدو لدعم البرامج الصناعية بالدول النامية، ويتم من خلاله تطوير شبكات أفقية بين المؤسسات ص وم أو أخرى عمودية، أو أن يتم تطوير أنظمة إنتاج محلية متناسبة مع احتياجات هذه البلدان، والتي وقعت اختياراتها في الغالب على تطوير شبكات أفقية في شكل اتحادات تصدير ومن ثم ترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية بتزايد عدد المؤسسات الراغبة في الانضمام[16].النماذج المطوّرة بالدول النامية وفق هذا البرنامج مكّنت المؤسسات المندرجة ضمنها من الوصول إلى الأسواق كما

المنارة للاستشارات

حفّزت على الابتكار، فضلا عن تعزيز قدرات مؤسساتها التنافسية والاستفادة كلية من فرص الجوار والمزايا المحلية، وبالتالي تفعيل أدوارها في دعم مدا خيل هذه الدول وتحقيق تنمية محلية، فوفقا للإحصائيات 60% من الصادرات الهندية من المنتجات المصنّعة مصدرها تجمّعات هندية لمؤسسات صغيرة عاملة بأنشطة تقليدية[17]، أما بتونس فقد بلغ عدد اتحادات التصدير المشتغلة سنة 2007، 11 إتحاد تصدير تمكّنت من إيجاد مواقع لها في السوق الدولية، بالإضافة إلى 10 اتحادات أخرى قيد الإنشاء تخصّ نشاطات صناعة تقليدية[18]، كما بينت نتائج أبحاث قامت بها هيئة مغربية سنة 1999 عن وجود 50 نظام إنتاج محلي متخصّص غالبا في نشاطات لصناعات تقليدية تشغّل 35% من اليد العاملة بالمغرب[19]، ومن المتوقّع أن هذه الإحصائيات قد تضاعفت قيمها في وقتنا الحالي.

يعتبر أسلوب الإنتاج المحلي أحد أفضل وسائل التنمية الصناعية، وهو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ يسهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات ، ففي الهند على سبيل المثال يوجد أكثر من 388 تجمع صناعي يحتضن 77٪ من عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة و62٪ من فرص العمل و 71 ٪ من صادرات الهند، وفي ايطاليا تصدر التجمعات الصناعية 57٪ من صادرات ايطاليا الصناعية وتوظف حوالي 75 ٪ من العاملين في القطاع الصناعي، ويوجد في قاعدة بيانات معهد هارفارد للتنافسية عن وجود حولي 800 تجمع في 52 بلد[20].

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تعمل ضمن التجمعات الصناعية المحلية تتمتع بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بتلك التي تعمل في معزل، ويوفر العمل ضمن هذه التكتلات العديد من المزايا، لعل أبرزها[21]:

أ) **خفض ملموس في تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية:** إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية منشأة صناعية من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين التجمع الصناعي يساعد المنشآت الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسبب تحقق

المنارة للاستشارات

عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المنشآت الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي:

– سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية: حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المنشآت على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات، وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين، كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم، مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة.

وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين، يتغلب على بعض المشكلات التي قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر سلباً على مرونة عمل المنشآت، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المنشآت الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل مخاطرة .

– انخفاض تكاليف الصفقات : يسهم التقارب الجغرافي للمنشآت الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات، إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف، فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها ، وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المنشآت على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية.

– انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية) : فالتركز الجغرافي للمنشآت في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية (Logistic) للعنقود، و تشير الميزة اللوجيستية إلى درجة ضبط

المنارة للاستشارات

وإدارة تدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، ثم النقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

وتؤدي هذه الميزة إلى توفير الوقت والنفقات وتحقيق جودة عالية في الإنتاج ، فضلاً عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، ويرتبط تحقيق تلك الميزة بتوافر عدد من المحددات أهمها البنية الأساسية الجيدة بالإقليم الذي يعمل به العنقود.

– انخفاض تكلفة المخزون : ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي ، والتي تعني قيام المنشأة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة أو المنشأة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الأخرى .

والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية ، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون، وبالتالي تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون مما يسهم في دعم إنتاجية المنشأة .

ب – زيادة الحصة السوقية : حيث تسعى المنشآت إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المنشأة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع ، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة (البعيدة) التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف؛ كما يسهم العنقود في شمولية المعرفة بالسوق فكل منشأة على حدة تعرف جزءاً عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المنشآت الداخلة في العنقود .

ج– زيادة القدرة الإبتكارية : حيث يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية ، والتي تمكن المنشآت من الحصول على المدخلات الجديدة ، والمنتجات المتنوعة ، والتي تتلاءم مع

المنارة للاستشارات

أذواق المستهلكين ، كذلك تساعد تلك الطاقة الإبتكارية في انخفاض تكاليف التجريب ، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة في العنقود .

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات، وهي تعني التعاون بين المنشآت والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة ، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة ، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية

ثالثا: تجربة الأقطاب التنافسية الفرنسية.

اقترحت الحكومة الفرنسية في جويلية من سنة 2005 سياسة صناعية جديدة، أطلقت عليها تسمية الأقطاب التنافسية، نتج عنها حوالي 71 قطبا صناعيا تنافسيا، إلى غاية 2009 مصنفة إلى ثلاثة فئات هي : 6 أقطاب عالمية، 9 أقطاب ذات منحي عالمي والباقي أقطاب وطنية بإعانة مالية قدرت بـــ: 3 مليارات أورو.

استمدت فرنسا هذه السياسة بالاعتماد الكلي على تقارير اللجان التي اعتمدها الحكومة وأوكلت لها مهمة البحث عن سياسة صناعية جديدة، اختارت على أثرها الحكومة الفرنسية تطوير سياسة العناقيد الصناعية، ومعناه تركيز أو تجميع مؤسسات تولد علاقات تعاون بينها وبين جميع الفاعلين الخواص والعموميين وبالخصوص مراكز البحث والتطوير وذلك لتعزيز نشاطات الابتكار في ميدان صناعي وإقليم محددين (أو بالأحرى إسقاط نموذج بورتر للعناقيد الصناعية).

1) **مفهوم ومصدر الأقطاب التنافسية:** عرفت لجنة التهيئة الإقليم والنشاط الجهوي (Datar*)التابعة للحكومة الفرنسية الأقطاب التنافسية على أنها:"تقارب وتلاحم في فضاء جغرافي محدد، لمؤسسات ، مراكز تكوين ووحدات بحث عمومية أو خاصة تتعهد في مسيرة تعاونية موجهة لإخراج طاقات التعاضد والتآزر حول سوق ما وحول ميدان علمي وتكنولوجي والمخول أن يرتكز على عاتقهم البحث للوصول إلى الكتلة الحرجة ومنه إلى التنافسية المحلية ثم العالمية" [22].

المنارة للاستشارات

يمكن أن نستنتج من التعريف أن سياسة الأقطاب التنافسية هي امتداد للسياسات السابقة ساءا تعلق الأمر بالنظريات التقليدية (المناطق الصناعية المارشالية، أو المناطق الصناعية الايطالية) أو الحديثة كعناقيد بورتر وأنظمة الشبكات وكذا الأقطاب التكنولوجية الحديثة، أي أن الحكومة الفرنسية أطلقت هذه السياسة وهي بالأساس عبارة عن تحديث وتجديد لأنظمة الإنتاج المحلية القائمة، فلا وجود لانقطاع ولا ووجود لإعادة هيكلة جذرية، ولكن يتعلق الأمر فقط بتطبيق نموذج مستمد من الأبحاث الأكاديمية والحالات التطبيقية التي أثبيت نجاحها في دول أخرى.

وعليه فان الأقطاب التنافسية شكل جديد، يهدف لإحداث تعاون على إقليم محدد بين المؤسسات بمختلف أحجامها وبين مراكز التكوين ومعاهد البحث بغية تحقيق مشاريع ابتكارية، فيمكن استنتاج أن أنواع الشبكات الإقليمية سواء تعلق الأمر بالمناطق الصناعية المارشالية، أو نظام الإنتاج المحلي أو حتى الأقطاب التقنية والأوساط الابتكارية، هي كلها نماذج قريبة من نموذج الأقطاب التنافسية، والجدول أسفله يبين لنا بعض أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الأنظمة ونظام الأقطاب التنافسية المستحدث:

الجدول: مقارنة الأقطاب التنافسية مع مختلف أشكال الشبكات المحلية

أوجه الاختلاف مع الأقطاب	أوجه التشابه مع الأقطاب	نوع الفاعلين المعنيين	المميزات المفتاحية	الأشكال الصناعية المحلية
/	/	م ص م المؤسسات الكبيرة، منظمات البحث العمومية والخاصة، مراكز التكوين.	- علامة القطب؛ - مشاريع تعاونية ابتكارية	الأقطاب التنافسية
_ لا وجود لعلامة القطب. _ تجمع الفاعلين (لا	_ الابتكار؛ _التقارب الجغرافي.	م ص م المؤسسات الكبيرة، منظمات البحث العمومية والخاصة، مراكز التكوين.	_ مناطق جغرافية محدودة؛ _ تكنولوجيا عالية ومنظمات بحث متخصصة؛	الأقطاب التقنية

المنارة للاستشارات

وجود لنسيج محلي).			ـ الابتكار والتحويل.	
ـ يقتصر الإنتاج فقط على الـــ: م ص م. ـ لا وجود لعلامة القطب.	ـ تخصص أعضاء التجمع؛ ـ التقارب الجغرافي.	م ص م	ـ نشاط اقتصادي مهيمن يشتغل في نفس التخصص.	التجمعات الصناعية
ـ الإنتاج؛ ـ غياب وحدات البحث العمومية والخاصة.	ـ التقارب الجغرافي.	م ص م ، المؤسسات الكبيرة	ـ وحدات إنتاجية؛ ـ علاقات قوية بين الفاعلين.	أنظمة الإنتاج المحلية
ـلا وجود لعلامة القطب.	ـ الابتكار؛ ـ التقارب الجغرافي	م ص م المؤسسات الكبيرة، الهيئات العمومية، هياكل الدعم.	ـتفاعلات بين الأعوان الاقتصاديين؛ ـ التعلم الذي يجمع فرص الابتكار.	القطاع الابتكاري

Source : Audrey Verlaque, Les pôles de compétitivité : une forme organisationnelle à plusieurs niveaux, acte de l'AIMS 2008

2) مميزات الأقطاب التنافسية: تتشابه الأقطاب التنافسية وتتقاطع مع النماذج المحلية المذكورة أعلاه، إلا أنها تنفرد ببعض الصفات المميزة، نذكر منها:

أ) سلطة ورقابة الدولة: أهم ما يميز الأقطاب التنافسية، هو التدخل المباشر للدولة، أي أن الأقطاب تستمد سياستها من سياسة الدولة والتي تبنت قضية هيكلة القطاع الصناعي من خلال إحداث تغيرات تنظيمية على السياسات الصناعية القديمة، حيث يتم وضع حيز التشغيل لسياسة الأقطاب التنافسية بآلية مركزية من جهة، وتحت قيادة DATAR التابعة لمحافظة ما بين الوزارات للتهيئة والتنافسية الإقليمية (DIACT)، والتي بدورها ترتبط مباشرة بمكتب الوزير الأول

المنارة للاستشارات

والمديرية العامة للتنافسية والابتكار والخدمات (DGCIS) والتي أنشأت في جانفي2009 ، حيث تم على مستوى هذه الأخيرة توظيف أعوان الاتصال لكل قطب.[23]

وعليه يتم أخذ قرار إنشاء قطب تنافسي على مستوى السلطة المركزية، ولكن هي في نفس الوقت سياسة صناعية على مستوى الاقتصاد الجزئي، بهدف تعزيز مشاريع البحث للمتعاملين الاقتصاديين المحليين سواء خواص أو عموميين المتواجدين على التراب الفرنسي.

ولأجل الحصول علي صفة قطب تنافسي، لا يكفي وجود عنقود أو تجمع صناعي بل يتعداه إلى مشروع صناعي استراتيجي يأخذ صبغة مشروع ابتكاري ، تعاوني ومركز، إضافة إلى توليد قيمة مضافة معتبرة، حيث يتم تقييمه في بادئ الأمر على المستوى الجهوي ومن ثم على المستوى المركزي بمساهمة مجموعة مؤهلة من الخبراء تتميز بالاستقلالية بالتنسيق مع خبراء DGCIS. على أن يبقى القطب تحت مراقبة الدولة بصفات دورية وذلك بإجبار مسئولي الأقطاب بتقديم ورقة تسمي "ورقة المسار الاستراتيجي"

ب) آلية التمويل: أنشأت الحكومة الفرنسية العديد من الوكالات التمويلية للأقطاب الصناعية، بهدف تنمية الصناعة والابتكار، أهمها وكالة الابتكار الصناعي AII، والوكالة الوطنية للبحث ANR، وOSEO وهي منظمة ولدت للتقريب بين الوكالة الوطنية للتقييم والبحث مع بنك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة BDPME والتي اندمجت سنة 2007 مع AII/.[24]

حيث تعتبر الوكالة الوطنية للبحث ANR من أكبر الممولين للأقطاب الصناعية وخاصة ذات الطابع الوطني، بدعم مالي قدره 202 مليون أورو سنة 2005 موجهة لـــ: 330 مشروع بحث، أما سنة 2006، قدر مبلغ التمويل 175 مليون أورو لـــ: 242 مشروع بحث، وفي سنة 2007 مولت 283 مشروع بحث خاص بـــ: 56 قطب وطني بمبلغ قدره 192 مليون أورو[25].

أما اللجنة مابين الوزارات للتهيئة والتنافسية الإقليمية (DIACT) فقد قررت تمويل الأقطاب بأعلى من 1.5 مليار أورو للفترة الممتدة بين 2005 حتى 2008 لتعزيز ودعم مشاريع البحث والتطوير على مستوى الاقتصاد الجزئي للمتعاملين الخواص المتواجدين على التراب الفرنسي[26].

ج) القطب منظمة معقدة: انطلاقا من كون القطب يتكون من عدة أطراف متباينة الهيكل والطبيعة القانونية، كما سبق ذكره في التعريف، فهو يضم كل من : المؤسسات الكبير والمجمعات

المنارة للاستشارات

الصناعية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أخذت حصة الأسد (فمن بين 4611 مؤسسة مشاركة في الأقطاب التنافسية ، نجد 3905 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما يعادل 85٪ من تركيبة الأقطاب)، إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث العمومية والخواص[27].

وكما سبقت له الإشارة فان سياسة الأقطاب تهدف إلى إنشاء شبكة من المؤسسات بمختلف الأحجام على عكس خصوصية بعض النماذج الأخرى والتي تركز فقط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الحرفية، وإدماجها مع وحدات بحث ومراكز تكوين وفي إقليم واحد، والتعقد هنا ناتج عن تعدد الفاعلين واختلاف توجهاتهم ومهامهم وأهدافهم يكاد يكون بصفة جذرية (يتكلمون بلغات مختلفة) من جهة، ومن جهة ثانية التعارض الاستراتيجي بين المؤسسات الصغيرة مع نظيراتها المؤسسات الكبيرة والمجمعات، فالصغيرة منها تنظر دائما للسلوك الانتهازي المحتمل أن تمارسه الكبيرة أو خطر الامتصاص والزوال ، لهذا للسلطة المركزية (الدولة) الأثر البالغ الأهمية في تسيير هذه السياسة ومراقبتها ويبقى تحت سلطتها، لذا وجب عليها سن قوانين صارمة وردعية، ويبدو أنه الميزة الأساسية التي تتميز بها الأقطاب التنافسية عن باقي السياسات الصناعية الأخرى القديمة أو الحديثة

3) آلية عمل الأقطاب: تعمل الأقطاب التنافسية على ثلاثة مستويات هرمية لها خصائص وأنماط تشغيل مختلفة، أولاها اعتبار القطب بالكامل كما لو أنه منظمة واحدة، والمستوي الثاني مستوى مجموعات العمل ، أما الثالث فهو المشاريع التعاونية الابتكارية الخاصة بالقطب التنافسي.

أ) المستوى الفوقي: هو المستوى التشغيلي الأول، والذي ينظر من خلاله إلى أن القطب التنافسي كأنه ميدان صناعي واحد متخصص ويعامل كوحدة واحدة محدودة الأبعاد، ومن البديهي أنه يضم جميع الأصناف المكونة للقطب التنافسي من مؤسسات اقتصادية، وحدات البحث ومراكز التكوين، يقوم بإدارة شؤونه في الغالب منظمة محورية تقوم بعمليات التنسيق والتقريب بين جميع أعضاء القطب. وتضمن استقراره وتنافسيته أو حتى وجوده.

تنشأ هذه المنظمة في الغالب بصفة عفوية في الشبكات الإقليمية التقليدية، والتي حملت على عاتقها الحفاظ على مسار التنمية الخاصة بهذه المجمعات، أما على مستوى الأقطاب فيتم التشغيل بطريقة آلية ومنظمة، تعود في الغالب للسلطة المركزية [28]، فهذه الأخيرة تلعب دور المحفز والمسهل لربط

المنارة للاستشارات

الأعضاء للوصول إلى حالات التكامل في المهارات والمعارف والآلات، ولكن هذا لا ينفي تنازل السلطة المركزية على إدارة الأقطاب إلى منظمات وهيئات فرعية أو حتى للمؤسسات الصناعية الرائدة.

ب) مستوى مجموعات العمل: يقسم القطب التنافسي إلى مجموعات عمل متخصصة في ميادين متنوعة ، يطبق عليها مصطلح الشبكات الفرعية، ولكن هذا لا يعني استقلالية مجموعات العمل لأن مبدأ القطب التنافسي يقوم عكس ذلك، وإنما جاء هذا التقسيم لزيادة تنافسية وتنظيم القطب، فيمكن أن نجد عضو من مجموعة عمل تربطه العديد من المعاملات مع مجموعة عمل أخرى، وذلك تبعا للمهارات التي يمتلكها وكذا مراكز التطور الخاصة بنشاطاته.

ايجابية هذا التقسيم (الشبكات الفرعية) تكمن بالأساس في أن معظم الأعضاء فيه تعودوا على الاحتكاك المتكرر أثناء تأدية مختلف الوظائف والنشاطات الاستغلالية وفي قطاعات تكاد تكون مشتركة، والأغلبية منهم يتعارفون فيما بينهم بحكم هذه العلاقات القديمة ، لذلك فالعلاقات داخل هذه الشبكات ترتكز كذلك بالأساس على عامل الثقة والتي تطورت بفعل السبب المذكور أعلاه.

وعليه، فالثقة والاعتيادية والمهارات هي عوامل تدخل في عملية التوافق والتلاحم داخل القطب التنافسي.

إذن يتم التشغيل على هذا المستوى انطلاقا من مرحلتين متزامنتين، أولا يبدأ الأعضاء في بادئ الأمر عن البحث عن شركاء على مستوى مجموعات العمل التي ينتمون إليها، أي البحث للتعاون مع أعضاء ذوي خصوصية محددة تتوافق معهم ومن ثمة سهولة بروز عامل الثقة، وفي المرحلة الثانية وهي المرحلة العكسية لسابقتها، ونعني بها حالة تعذر حصول أحد الأعضاء على شركاء من هذا النوع وهنا تتدخل السلطة الإدارية لإيجاد الحلول الكفيلة.

وفي الغالب تتكون مجموعات العمل هذه وعلى هذا المستوي انطلاقا من المشاريع التعاونية التي أقرها القطب التنافسي.

ج) مستوى المشاريع التعاونية: وهو المستوى العملي البحت، يتعلق الأمر هنا بالمشاريع التعاونية الابتكارية والتي تعتبر لب سياسة الأقطاب التنافسية (فإذا غاب شرط الابتكار غابت معه سياسة الأقطاب التنافسية)، فعلى أساس فكرة الابتكار، يقوم الأعضاء الفاعلين بتحريك وتحسيس باقي

المنارة للاستشارات

الشركاء ليشكلوا مجموعة مشروع ابتكاري، فداخل هذه المشاريع سوف تتهيكل وتنتظم عملية الابتكار الخاصة بالقطب التنافسي، والأطراف التي لا تمتلك حصصا في هذا المشروع لا يمكن اعتبارهم أنهم تعهدوا فعلا داخل القطب (الأعضاء غير الفاعلين).

وعلى هذا المستوى يقوم الفاعلين بالاستثمار الحقيقي وبدون قيود، فبمجرد الدخول في المشروع، يلتزم ويتعهد كل عضو تحقيق وانجاز الجزء الذي تعهد من أجله. أما على المستوى التنظيمي، مجموعة المشروع سوف تلتف حول حامل المشروع المحوري والذي يمكن أن يكون الصناعي المهم باعتبار الحجم والقوة، أو الصناعي المركزي باعتبار المعارف والمهارات، وسواء تعلق الأمر بالأول أو الثاني يجب أن يلعب هذا الأخير دور المصمم والمنسق لمختلف مراحل الانجاز وكذا مراقبة نوعية مساهمة كل طرف، وهي الشروط التي تتميز بها جميع أنظمة الإنتاج المحلية التقليدية والحديثة: تصميم، تنسيق ومراقبة.

للإشارة، المساهمة بحصة في المشروع لا يمكن تحديدها بواحدة، هناك الكثير من الاحتمالات، والفاعلين لهم الخيار،إما المساهمة في مشروع واحد سواء كان العضو المؤسسة المحورية أو عبارة عن شريك بسيط، لكن يمكن أن يكون العضو حامل المشروع من جهة وشريك في واحد أو أكثر من المشاريع الأخرى، أو أن يكون حاملا لمشاريع متعددة دفعة واحدة، أو أن يكون ريك بسيط في العديد من المشاريع دفعة واحدة.

وعليه، ومن خلال هذا التنوع والتداخل وفي حالة ما إذا استطاع فاعل أن يأخذ حصة في مشاريع متعددة دفعة واحدة داخل القطب التنافسي الواحد، ينتج عنه نشوء ارتباطات بين المشاريع المختلفة الشيء الذي ينجم عنه مصادر جديدة لفرص ابتكار جديدة ومنه نشوء فرص التعاون والتآزر.

4) ديناميكية الابتكار داخل الأقطاب التنافسية وأثره على التنمية الصناعية:

ترتكز ديناميكية الأقطاب على ثلاثة ركائز أساسية والمتمثلة في : التقارب الجغرافي، التقارب التكنولوجي والتقارب التنظيمي[29] ، وفيما يلي تحليل موجز لهذه الركائز:

أ) التقارب الجغرافي: يدعم التقارب الجغرافي أنشطة التنسيق والتفاعلات بين المؤسسات بشكل بيني ومتقابل، لان قرب المسافة بين المؤسسات يسهل من عمليات التبادل ويجعلها أكثر تنظيما، فكون مجموعة من المؤسسات تعمل حول مشروع واحد، سوف يدفع بكل مؤسسة عضو

المنارة للاستشارات

أن تكون أكثر نشاطا وفاعلية بحكم ارتباط بعضها بالبعض، الشيء الذي يؤدي إلى الايجابيات التالية :

_ تخفيض تكاليف النقل، النتائج بطبيعة الحال عن التقارب المكاني؛

_ زيادة التفاعلات بين الفاعلين بسبب زيادة اللقاءات المباشرة والذي ينتج عنه زيادة الثقة؛

_ تسمح بالاستعمال فضائي مريح للتكامل في الموارد والمهارات المختلفة؛ الشيء الذي يسهل الوصول إلى اقتصاديات السلم، هذا فضلا عن نشوء علاقات تعاون جديدة.

ب) التقارب التكنولوجي: لا يقتصر هنا التبادل التكنولوجي على المستوى الداخلي للقطب، بل يتعداه إلى الخارج، وذلك من خلال محاولة بعض مؤسساته الاحتكاك بمؤسسات أجنبية حتى ولو كانت تكلفة التحويل أو الاقتناء عالية، لان المنطق الذي تأسست من أجله الأقطاب التنافسية هو تطوير البيئة المحلية من خلال إيجاد نواة صلبة على المستوى المحلي بالتوازي مع الانفتاح على العالمية ، أي محاولة ربط التقارب الجغرافي بالتقارب التكنولوجي

ج) التقارب التنظيمي: إذا كان التقارب الجغرافي والتقارب التكنولوجي يلعبان دورا مهما في جميع مراحل التنسيق ما بين المؤسسات أو ما بين النشاطات الصناعية والعلمية، فإن التقارب التنظيمي هو كذلك مهم وضروري، هذا المفهوم يغطي وجود وتقاسم نظام قيم والذي بدوره يؤدي بنشوء شكل مميز من السلطة المحلية أو الإقليمية:

- وجود نظام قيم: التقارب يمكن أن ينتج عنه عمليات التعاون ما بين المؤسسات من خلال تقاسم كل من القيم، القوانين والروتين كما لو أنهم جزء من وحدة واحدة، هذه القيم المشتركة ممكن أن تأخذ شكل اتفاقيات رسمية أو غير رسمية بين مختلف الشركاء، مهمة هذا التقييم تتجلى في تحديد حقوق وشروط المساهمة الموجهة لكل خلية على مستوى القطب، فيجب على المؤسسات أن تتعارف من خلال طرق التسيير والتفكير الناتجة من تواتر أثر التجربة وأثر التعاون.

اقتصرت قراءتنا للتجربة الفرنسية الخاصة بسياسة الأقطاب التنافسية فقط على الاعتبار الكمي والمكانيزمات التنظيمية، دون التفصيل في النتائج المحققة وذلك لاعتبار حداثة التجربة، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت الحكومة الفرنسية من خلال تبني هذه السياسة من تغطية كامل التراب

المنارة للاستشارات

الفرنسي من ناحية ، وأن جميع القطاعات قد احتوتها هذه الأقطاب، على خلاف الأنظمة الأخرى والتي كانت تعنى بتخصصات محددة باعتبار الميزة النسبية، من جهة وإضافة للطبيعة العفوية للتجمعات السابقة فإن الحكومة الفرنسية بادرت بإنشاء تجمعات جديدة لم تكن موجودة أصلا . وعليه، نستنتج من أن التجمعات الصناعية المحلية مهما تعددت مسمياتها(عناقيد، أنظمة إنتاج محلي ، أقطاب تنافسية.....)هي سياسات تنموية حديثة قامت على أنقاض الأنظمة القديمة (الفور دية أو الكيترية) يمكن اعتبارها منظومات وسياسات محكمة، منظمة وقوية، تقام داخلها علاقات المنافسة والتعاون، وأن المؤسسات التي حققت نجاحا نادرا ما عملت خارج هذه التجمعات ، فالمؤسسات الصناعية المتقاربة جغرافيا المتعاونة والمتنافسة فيما بينها في أن وقت، تدفع بعضها البعض إلى حتمية الإبداع والابتكار للمحافظة على بقائها وزيادة تنافسينها، وأن أغلب تلك المفاهيم أو المقاربات تتجه نحو عملية التنمية المحلية وفق شروط الدعم، التنظيم وكذا الرقابة والتوجيه.

الخلاصة:

ترتبط التنمية الصناعية المحلية ارتباطا وثيقا بظاهرة التجمعات الصناعية المحلية، وكما سبقت له الإشارة في هذه المقالة، أن العديد من التجارب العالمية حققت نجاحا باهرا وتوصلت لبلوغ الأهداف على غرار أنظمة التجمعات الصناعية الايطالية، عناقيد وادي السيليكون الامريكية، وما التجربة الفرنسية الحديثة إلا امتدادا لتلك السياسات، كشرط التعاون من أجل الابتكار وان علاقات التعاون يجب أن تشمل جميع مكونات القطب التنافسي من مؤسسات كبيرة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مخابر البحث وكذا مراكز التكوين، إضافة إلى تدخل الدولة المتمثل في الجماعات المحلية بإيعاز من المؤسسات العمومية التمويلية.

وعلى عكس ما قامت به الجزائر من برامج التنمية التي تتابعت منذ الاستقلال والتي كانت في معظمها برامج الاقتصاد الكلي فتارة لتنمية القطاع الفلاحي وتارة أخرى لتنمية القطاع الصناعي وأخرى للقطاع السياحي ، أو البرامج التي أخذت حصة الأسد والمتعلقة بإنشاء وتمويل المؤسسات

المنارة للاستشارات

الصغيرة والمتوسطة ، فما يعاب على هذه البرامج كونها تقتصر على التقسيم الجزئي، أي دراسة المؤسسة كما لو أنها تعمل بمعزل، وحتى البرامج التمويلية الأوروبية ميدا 1 وميدا 2 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نتج عنه أن غالبية المؤسسات الصغيرة التي وجدت هي مؤسسات خدمية لا غير، ولعل سياسة ترقية المنتوج المحلي المتخذة حديثا من قبل الحكومة والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، من خلال إعادة بعث القروض الاستهلاكية أخر خطأ استراتيجي سوف نجني عقباته قريبا، عوض اقتراح سياسات تعاون وتآزر بين المؤسسات القائمة على المنتج الوطني في مختلف الأقاليم بالتنسيق مع مخابر البحث العلمي المتواجدة عبر كافة مؤسسات التعليم العالي، بدعم من الهيئات العمومية سواء الإدارية أو المالية، ولما لا نقتبس ونسقط تلك السياسات الصناعية التنموية المنتهجة عب دول العالم، وذلك من خلال إعادة تكيفها وخصوصية الاقتصاد الجزائري، بدءا من محاولة دراسة إجمالية ومفصلة عن مختلف الميزات النسبية التي تتميز بها الأقاليم الشاسعة للدولة الجزائرية، والتي تمتلك العديد من المؤهلات مثلها مثل باقي الدول أو ربما تتفوق على العديد من هذه الدول من حيث الموارد الطبيعية، المواد الأولية الموارد المالية وكذا المؤهلات البشرية إضافة للمؤسسات التعليمة والتكوينية، ينقص فقط توجيه مثل هذه السياسات عن طريق الحملات التحسيسية والدعوات للاستثمار في مختلف الميادين الصناعية.

وعليه يجب المبادرة اليوم قبل الغد لسن مثل هذه السياسات التي من شأنها أن ترفع من تنافسية المؤسسات لمجابهة التهديدات العالمية، وبصورة أدق، بالرغم من أن غالبية أنظمة الإنتاج المحلية تنشا بشكل عفوي وطبيعي، ثم تحاط بعناية الجهات الوصية أو الحاكمة من خلال القيادة والتنظيم إلا أنه يبقى للدولة الأثر البالغ الأهمية في إنشاء وتوجيه السياسات الصناعية على غرار التجربة الفرنسية على سبيل المثال لا الحصر، بقوة فرضها للبرامج الصناعية التنموية ومن ثم القيادة، الرقابة والتوجيه.

---

[1] Jean-Guillaume, **les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne**, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE, France, avril 2005A, p.1

[2] AZROUL Mohammed, **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef,** Ministère de l'industrie marocain, Maroc, 2006, **p.6**

المنارة للاستشارات

[3] GTZ, partenaire mondial pour un avenir commun, **formation à l'animation de SPL, historique de la démarche et définitions**, janvier 2010 ,p2

[4] Ivan Samson ,**Territoire ET Système Economique** ,cite d'internet :www.u-picardie.fr/tous/documentation.Consulte le : 01/03/2014.

[5] Ferguene ameziane, **ensembles localises de pme et dynamique territoriales :spl et développement « pour le bas »dans les pays du sud** ,cite d'internet :http://web.upmf-grenoble.fr/ consulte le : 12/02/2014.

[6] Mohammad AZROUL ,**diagnostic territorial identification de projets de spl :cas du territoire de Mohammedia** ,mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef, ministère de l'industrie marocain ,sans publier l'année, p 5.

[7] نظام الإنتاج المحلي لصناعة الجلود في جيجل،الموقع الالكتروني:
http://camjijel.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=39&Itemid=57

[8] بن عيسى محمد المهدي، بن ا لعمودي جليلة، **إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر، نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا**، univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/faculté-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/51-colloque-national-sur-les-stratégies-d'organisation-et-d'accompagnement-des-pme-en-algérie-18-19-04-2012.html

[9] CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, **Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en développement**, **FACEF PESQUISA**, n.3, 2003, p.103

[10] Ferguene ameziane, **ensembles localises de pme et dynamique territoriales : spl et développement « pour le bas »dans les pays du sud** ,cite d'internet :http://web.upmf-grenoble.fr/ consulte le : 12/02/2014.

[11] Benoit Lévesque et autre, **Les système locaux de production- condition de mise en place et stratégie d'implantation pour le développement des projet**, service aux collectivité, Montréal 1996,P :29 .

[12] بن عيسى محمد المهدي، بن ا لعمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر، نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا.. univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/faculté-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/51-colloque-national-sur-les-stratégies-d'organisation-et-d'accompagnement-des-pme-en-algérie-18-19-04-2012.html.

[13] بن العمودي جليلة، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر– دراسة حالة تطوير نظام الإنتاج المحلي"SPL" بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص.128

[14] AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de Mohammedia**, op.cit, p.10

[15] Annuaire des SPL, Délégation interministériel à l'aménagement et la compétitivité du territoire, France 2006

المنارة للاستشارات

[16] Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, **Développement Des Systèmes Productifs Locaux Et Des Réseaux De Pme**, Onudi, Vienne, 2002, p.p10-13

[17] op.cit, p.8

[18] Audinet Tunisie, **Tunisie - ONUDI : «Création de consortiums d'exportation»,** 27-02-2007, http://www.audinet-conseil.com/news/article.php?id=1292

[19] AZROUL Mohammed, **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, ,** 2006, op.cit, p.14

[20] – تقرير اقتصادي حول العناقيد الصناعية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية التابع لصندوق التنمية الصناعية السعودي، جانفي 2008.

[21] – مصطفى محمود عبد العال، ورقة بحثية حول:" دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع خبرة دولية ضمن فعاليات المؤتمر السنوي العلمي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2003.

[*] Délégation à l'aménagement du territoire et à l'action régional .

[22] Denis CHABAULT, **les systèmes territoriaux de production : Revue de littérature et approches théorique d'un concept évolutif.** *cermat.iae.univ-tours.fr/img/pdf/chabault-20061.pdf*, vu le 10/02/2014.

[23] **Sabine Menu**, « Les Pôles de Compétitivité, un nouveau pilotage de la politique industrielle ? Bilan en Ile-de-France », *Politiques et management public* [En ligne], Vol 28/1 | 2011, mis en ligne le 07 juin 2012, consulté le 29 janvier 2014. URL : http://pmp.revues.org/3325

[24] op.cit.

[25] Jacques Bonnet et Céline Broggio, **Entreprise et territoires**, collection carrefours, édition Ellipses, paris 2009, P :60

[26] **Sabine Menu**, « Les Pôles de Compétitivité, un nouveau pilotage de la politique industrielle ? Bilan en Ile-de-France », *Politiques et management public* [En ligne], Vol 28/1 | 2011, mis en ligne le 07 juin 2012, consulté le 29 janvier 2014. URL : http://pmp.revues.org/3325.

[27] Chaker BOUGHANBOUZ, Boualem ALIOUAT , **La construction de la confiance inter-acteurs dans les pole de compétitivité** : fondement et propositions, actes de 7ème Congrès de l'Académie de L'Entrepreneuriat et de l'Innovation Paris, 12-15 octobre 2011

[28] Denis CHABAULT, **modalité de la gouvernance des pôles de compétitivité**, www. Cermet.iae . univ . tours. Fr/img, vue le 10/02/2014

[29] Bouabdallah khaled et tholoniat Angélique, **pôles de compétitivité et réseaux de proximité : l'émergence d'une nouvelle dynamique de l'innovation** ; acte de Manuscrit auteur, publié dans "5 èmes Journées de la Proximité. Bordeaux. 28-30 juin (2006)"

المنارة للاستشارات